الأمم المتحدة

A/C.2/75/SR.8

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
29 January 2021
Arabic
Original: English

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، 8 كانون الأول/ديسمبر 2020، الساعة 15:30

الرئيس: السيد راي ..... (نيبال)

المحتويات

البند 25 من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية *(تابع)*

(أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

اختتام أعمال اللجنة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

20-16575 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 15:40.

البند 25 من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية *(تابع)*

(أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/C.2/75/L.18 و A/C.2/75/L.61 و A/C.2/75/L.62؛ و A/C.2/75/CRP.4 و A/C.2/75/CRP.4/Rev.1)

مشروع القرار A/C.2/75/L.61 : الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

1 - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.2/75/L.61 المعنون "الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية"، الذي قدمه مقرر اللجنة، السيد ديوم (السنغال)، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/75/L.18. وشكر الوفود على مشاركتها البناءة خلال ساعات المفاوضات الافتراضية التي لا حصر لها، وطلب منهم الإقرار بأن النص المقدم إليها لاعتماده، رغم أنه أبعد ما يكون عن الكمال، يعد إنجازا هاما ومن شأنه أن يسهم في توفير التوجيه الذي تمس الحاجة إليه لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في السنوات المقبلة. لذلك، حث جميع الوفود على إبداء التزامها بقبول الحلول التوفيقية من خلال اعتماد النص ككل بدون تصويت.

2 - **السيد شوماكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده شارك بشكل بنّاء طوال المفاوضات التي أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/75/L.61، والتي قدم خلالها مقترحات هامة وأبدى استعداده لتقديم تنازلات من أجل التوصل إلى توافق في الآراء.

3 - ففي سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، يقع على المجتمع الدولي التزام بالتعاون لتقديم المساعدة إلى الناس العاديين والبلدان الأكثر حاجة إليها. ومن هذا المنطلق، قدم وفد بلده اقتراحا يدعو فيه جميع الدول إلى تجنب استخدام التدابير الانفرادية التي، في سياق عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تتجاوز مجلس الأمن بشكل غير قانوني ويكون لها أثر سلبي مباشر على قدرة الدول على شراء السلع الأساسية والأدوية. كما وجه وفد بلده الانتباه إلى أن الإعفاءات من القيود الانفرادية لأسباب إنسانية قد ثبت أنها غير فعالة وتعقد بدرجة كبيرة جهود مكافحة الجائحة. وعلاوة على ذلك، دعا إلى اعتماد نهج متوازن وواقعي إزاء القضايا المناخية والجنسانية في إطار عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

4 - إلا أنه أعرب عن أسف وفد بلده لأن الغالبية العظمى من الحجج والمقترحات التي قدمها لم تؤخذ في الاعتبار في مشروع القرار، بما في ذلك في الفقرة العاشرة من ديباجته وفي الفقرتين 29 (ب) و 30. ويمكن تفسير الفقرة العاشرة من الديباجة، على سبيل المثال، على أنها تعزز عمل الأطفال، وهو أمر غير قانوني ليس فقط في الاتحاد الروسي بل أيضا في العديد من الدول الأخرى.

5 - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار A/C.2/75/L.61 لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية. وذكّر الوفود بأن التعديلات المقترحة على مشروع القرار قدمها كل من إسرائيل، بصيغتها الواردة في الوثيقة A/C.2/75/L.62، والاتحاد الروسي، بصيغتها المعممة في الوثيقة A/C.2/75/CRP.4/Rev.1. ووفقاً للمادة 130 من النظام الداخلي للجمعية العامة، ستبت اللجنة أولاً في التعديلات المقترحة حسب الترتيب الذي قُدمت به.

6 - **السيدة فيشر - تسين** (إسرائيل): قالت إنه بالنظر إلى أهمية القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، كان وفد بلدها يأمل ألا تقوم الدول الأعضاء بتسييس المسائل الإنمائية، وأن تختار الصيغة التي يمكن أن يتبناها الجميع. لذلك، فقد شعر وفد بلدها بخيبة الأمل عندما لم يحدث ذلك، وأوضح تماما طوال المفاوضات أنه لن يتمكن من تأييد الفقرة 10 من مشروع القرار A/C.2/75/L.61. فمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بحاجة إلى توجيه واضح ودعم واسع لعملها من جانب الدول الأعضاء، وبالتالي فإن إسرائيل التزمت بالصمت فيما يتعلق بمشروع القرار، على الرغم من معارضتها المستمرة للغة المسيَّسة الواردة في الفقرة سالفة الذكر. وينبغي للدول الأعضاء أن تميّز بوضوح بين التنمية، التي تندرج في ولاية اللجنة من جهة، والسياسة من جهة أخرى. وحثت الوفود على اتخاذ قرار قائم على المبادئ والتصويت لصالح التعديل المقترح.

7 - **السيد بيير** (غيانا): متحدثا باسم مجموعة الـ 77 والصين تعليلاً للتصويت قبل التصويت، قال إن مشروع القرار A/C.2/75/L.61 كان حزمة متكاملة تجسد عددًا من الاتفاقات التوافقية. لذلك، فإن المجموعة تعارض التعديل المقترح وستصوت ضده.

8 - *أجري تصويت مسجل على الاقتراح الوارد في الوثيقة A/C.2/75/L.62 لتعديل الفقرة 10 من مشروع القرار A/C.2/75/L.61.*

المؤيدون:

أستراليا، وإسرائيل، والبرازيل، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وإريتريا، وأفغانستان، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وآيسلندا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، وبروني دار السلام، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وجيبوتي، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، وسيراليون، وشيلي، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغيانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وكمبوديا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولبنان، وليبيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، والنرويج، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، والهند، واليمن، واليونان.

الممتنعون:

إسبانيا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأيرلندا، وإيطاليا، وبالاو، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتشيكيا، وتونغا، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وغواتيمالا، وفرنسا، وفنلندا، وكرواتيا، وكوت ديفوار، وكيريباس، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، ومدغشقر، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنمسا، ونيوزيلندا، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، واليابان.

9 - *رُفض الاقتراح بأغلبية 106 أصوات مقابل 5 أصوات مع امتناع 45 عضوا عن التصويت.*

10 - **السيدة مانيسكالكو** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن المفاوضات بشأن القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات كانت معقدة، ويسر وفد بلدها أنها اختتمت بنص يحظى بتأييد واسع. إلا أنه لا يزال يساوره قلق عميق بشأن المناقشات الجارية حول الإشارة إلى الاحتلال الأجنبي في الفقرة 10 من مشروع القرار. وتود الولايات المتحدة أن تنأى بنفسها عن تلك الفقرة لأن طبيعتها السياسية تضعف الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات كأداة من أدوات الجمعية العامة لتوفير التوجيه المناسب لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ومن المؤسف أن الفقرة، التي أثار إدراجها في قرار عام 2016 الكثير من الجدل، لا تزال تصرف انتباه الدول الأعضاء عن الهدف الرئيسي للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

11 - **السيد شوماكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن صيغة الفقرة 30 من مشروع القرار A/C.2/75/L.61 لم يسبق لها مثيل وتأتي بنتائج عكسية أيضا من حيث مواصلة عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ففي المشروع الحالي، يُطلب إلى الأمين العام أن يكفل التنفيذ الكامل والفعال للنهج الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة إزاء العمل المتعلق بتغير المناخ، وهي وثيقة أعدها مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في عام 2017. والغرض من تلك الوثيقة هو استخدامها حصرا داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولم يتم الاتفاق عليها أو الموافقة عليها على المستوى الحكومي الدولي

وتتضمن عددًا من الأحكام المثيرة للجدل، بما في ذلك ما يتعلق بالصلة بين المناخ والأمن.

12 - ومن شأن اعتماد الفقرة 30 في صيغتها الحالية أن يرسي سابقة غير مرغوب فيها تشجع على استخدام مفاهيم ونهج لم تتم الموافقة عليها على المستوى الحكومي الدولي. وفي التعديل المقترح، الوارد في الوثيقة A/C.2/75/CRP.4/Rev.1، يقترح وفد بلده بالتالي أن تُحذف بعد الجملة "تطلب إلى الأمين العام" الكلمات التالية من الفقرة 30 من مشروع القرار A/C.2/75/L.61: "يكفل التنفيذ الكامل والفعال، على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك وكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها، للنهج الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة إزاء العمل المتعلق بتغير المناخ، فضلا عن إطار الاستراتيجيات البيئية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ولتنقيحاتها في المستقبل، وأن". وقال إن وفد بلده يدعو جميع الوفود إلى تأييد التعديل المقترح، الذي من شأنه أن يسمح باعتماد مشروع القرار ككل بتوافق الآراء. فبخلاف ذلك، لن يكون من الممكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار ولا يمكن تحميل وفد بلده المسؤولية عن ذلك. كما أعرب عن رغبته في معرفة الوفد الذي طلب إجراء التصويت على التعديل المقترح.

13 - **الرئيس:** قال إن ألمانيا وغيانا طلبتا إجراء التصويت.

14 - **السيد بيير** (غيانا): تحدث باسم مجموعة الـ 77 والصين تعليلا للتصويت قبل التصويت، فكرر تأكيد تأييد المجموعة القوي للنص الذي اقترحه ميسر مشروع القرار. فطوال المفاوضات، اعتبرت المجموعة الوثيقة الختامية بمثابة حزمة متكاملة وأبدت أقصى قدر من المرونة والتفهم لمواقف مختلف الوفود بهدف التوصل إلى توافق في الآراء. وتتمسك المجموعة بما قامت به من عمل وتظل ملتزمة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. فبعد أن استثمرت الكثير من الوقت والجهد في التفاوض على حزمة توافقية، لا يمكن للمجموعة أن تؤيد التعديل الذي اقترحه الاتحاد الروسي في اللحظة الأخيرة وستصوت ضده.

15 - **السيد كول** (ألمانيا): متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تعليلاً للتصويت قبل التصويت، قال إن وفد بلده أوضح منذ بداية المفاوضات أن الاتحاد الأوروبي سيشجع اعتماد لغة قوية بشأن تغير المناخ، تمشياً مع طلب الأمين العام أن تكثف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية جهودها بشأن الأولويات الحاسمة، بما في ذلك تغير المناخ.

16 - وقد عمل وفد بلده بشكل وثيق مع الشركاء المهتمين طوال عملية التفاوض لإيجاد صيغة مقبولة للجميع، وهو يقدر التنازلات التي قدمها جميع المشاركين. وإن الاتحاد الأوروبي قدم أيضا تنازلات، من خلال سحب العديد من طلباته الأولية والطموحة بهدف مراعاة شواغل البلدان الأخرى والمقترحات المتعلقة بالصياغة. وتمثل الفقرة 30 خلاصة تمت صياغتها بعناية لعمليات تبادل الآراء المكثفة التي كانت مفتوحة لجميع الأطراف المتفاوضة، وعلاوة على ذلك، فإنها جزء من حزمة أوسع تشمل فقرات أخرى تتصل بالمناخ والبيئة.

17 - وعلى الرغم من أن الفقرة مقبولة بصيغتها الحالية، فإن وفد بلده كان قد توخى لغة أقوى بكثير بشأن ما تتناوله من مسائل. وأعرب عن أسفه إزاء طرح الفقرة 30 من مشروع القرار للتصويت، وقال إن الاتحاد الأوروبي يدعو جميع الوفود التي أيدت النص الذي عرضه الميسر إلى الانضمام إليه في التصويت ضد التعديل المقترح.

18 - *أجري تصويت مسجل على الاقتراح الوارد في الوثيقة A/C.2/75/CRP.4/Rev.1 لتعديل الفقرة 30 من مشروع القرار A/C.2/75/L.61.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وبيلاروس.

المعارضون:

إثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وأندورا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشيكيا، وتوفالو، وتونس، وتونغا، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسان تومي

وبرينسيبي، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، والصين، وعمان، وغابون، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا – بيساو، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكيريباس، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليبيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وموناكو، وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، وناميبيا، وناورو، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهايتي، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليمن، واليونان.

الممتنعون:

بالاو، والولايات المتحدة الأمريكية.

19 – *رُفض الاقتراح بأغلبية 146 صوتا مقابل صوتين مع امتناع عضوين عن التصويت.*

20 – **السيد شوماكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده مضطر، بعد رفض الاقتراح الذي قدمه، إلى العودة إلى التعديل الذي كان قد قدمه سابقا، المعمم باعتباره الوثيقة A/C.2/75/CRP.4، والذي يتضمن اقتراح حذف الفقرة 30 من مشروع القرار A/C.2/75/L.61.

21 – *أُجري تصويت مسجل على اقتراح الاتحاد الروسي حذف الفقرة 30 من مشروع القرار A/C.2/75/L.61.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وبيلاروس.

المعارضون:

إثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وأندورا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشيكيا، وتوفالو، وتونس، وتونغا، وتيمور – ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، والصين، وعمان، وغابون، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا – بيساو، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكيريباس، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليبيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وموناكو، وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، وناميبيا، وناورو، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهايتي، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليمن، واليونان.

الممتنعون:

الولايات المتحدة الأمريكية.

22 – *رُفض الاقتراح بأغلبية 146 صوتا مقابل صوتين مع امتناع عضو واحد عن التصويت.*

23 - **السيد شوماكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده مضطر مع الأسف الشديد إلى طلب التصويت على مشروع القرار A/C.2/75/L.61 ككل.

24 - *أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.2/75/L.61 ككل.*

المؤيدون:

إثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وأندورا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشيكيا، وتوفالو، وتونس، وتونغا، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والكاميرون، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكيريباس، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليبريا، وليبيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وموناكو، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناميبيا، وناورو، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهايتي، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن، واليونان.

المعارضون:

لا يوجد.

الممتنعون:

الاتحاد الروسي.

25 - *اعتُمد مشروع القرار A/C.2/75/L.61 بأغلبية 167 صوتا مقابل لا شيء مع امتناع عضو واحد عن التصويت.*

26 - **السيد بيير** (غيانا): متحدثا باسم مجموعة الـ 77 والصين، قال إن مشروع القرار يحدد التوجهات الاستراتيجية الرئيسية للسياسات والطرائق التنفيذية المتبعة على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي، بما في ذلك على المستوى القطري، ومن شأنه أن يوفر توجيهات قوية لتمكين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من دعم البلدان في تنفيذها لخطة 2030.

27 - إلا أن المجموعة يساورها القلق إزاء استمرار تقويض مشروع القرار من جانب الوفود التي تقترح تعديلات وتطلب إجراء تصويت في اللحظة الأخيرة. فبغية تنفيذ خطة عام 2030، من الضروري أن تعالج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التحديات الخاصة التي تواجه البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للبلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد النزاع والبلدان الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي؛ فضلا عن التحديات المحددة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل، بما يتماشى مع خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. لذلك، فمن المؤسف أن تكون الوفود قد استمرت في المطالبة بالتصويت على فقرة في مشروع القرار تدعو إلى تقديم المساعدة إلى من هم في أمس الحاجة إليها، على الرغم من الالتزام الجماعي بعدم ترك أحد خلف الركب.

28 - وطوال المفاوضات، شاركت المجموعة بشكل بناء وبحسن نية، وسعت باستمرار إلى مراعاة آراء الوفود المختلفة. ومن دواعي القلق العميق أن العديد من الوفود ركزت بدلا من ذلك على طرح المواضيع التي تهمها، بطريقة تقوض ولاية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. فالقرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات هو قرار يتعلق بالتنمية، وبالتالي، يجب أن يظل القضاء على الفقر هدفه الرئيسي. وفي هذا الصدد، تؤيد المجموعة بالكامل الدعوة الواردة في النص إلى تعزيز الإجراءات الرامية إلى الإسراع بوتيرة التقدم في مجال القضاء على الفقر. فقد بُذلت محاولات لتضمين مشروع القرار، بطريقة غير متوازنة، مسائل لا تتصل بشكل مباشر بالتنمية. إلا أن المجموعة، متحلية بروح التراضي، عملت مع جميع الوفود لتحقيق التوازن الصحيح وإيجاد صيغة مناسبة لمعالجة هذه الشواغل.

29 - وأعرب عن خيبة أمل المجموعة أيضا إزاء النهج المتبع تجاه من هم في أوضاع هشة، وهو نهج لا يُعد شاملا بما فيه الكفاية. فإن تسليط الضوء على فئات معينة بشكل انتقائي يتعارض مع المفهوم الكامل والطبيعة المتكاملة لخطة عام 2030. إلا أنه أعرب عن ارتياح المجموعة لموافقة الدول الأعضاء على تلبية احتياجات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، وتلك التي تواجه تحديات خاصة، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم للبلدان المتوسطة الدخل. فإن مراعاتها هو دليل على التزام الدول الأعضاء بالابتعاد عن نهج واحد يناسب الجميع، ومثال للتقدم الكبير الذي تم إحرازه منذ اعتماد قرار عام 2016 بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

30 - ومن الأهمية بمكان أن تبني منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قدرات البلدان النامية على تحقيق تنمية مستدامة طويلة الأجل، مع إعطاء الأولوية أيضا لتولي زمام الأمور والقيادة على الصعيد الوطني ومع مراعاة القدرات الإنمائية المختلفة للبلدان. لذلك يجب، في عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أن تصب المنظومة الإنمائية المعاد توجيهها ومكوناتها، بما في ذلك نظام المنسقين المقيمين، والأفرقة القطرية، وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، ووثائق البرامج القطرية، تركيزها على توفير الدعم والخدمات مع الاحترام الكامل للبرامج والخطط والأولويات والاحتياجات الوطنية. ويجب أن تواصل المنظومة تعزيز الشفافية والمساءلة على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس التنفيذية ذات الصلة. وأعرب عن ارتياح المجموعة لتضمين النص النهائي لغة قوية بشأن هذه المسائل، وقال إنها تتوقع معالجة المسائل المعلقة، مثل الاستعراضات الإقليمية واستعراضات المكاتب المتعددة الأقطار، بشفافية ووفقًا للتوجيهات والولايات ذات الصلة.

31 - واختتم قائلا إن المجموعة تود إثارة خمسة شواغل محددة بشأن مشروع القرار. أولا، عدم ارتياحها للافتقار إلى المرونة في إدراج أحكام تتعلق بقيام كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية باستقدام أشخاص مؤهلين من رعايا البلدان التي تكون ممثلة فيها ميدانيا، مع إيلاء اهتمام خاص للموظفين من الفئة الفنية والفئات العليا. فقد يكون للأشخاص المؤهلين من رعايا البلدان معرفة لا تقدر بثمن بالبلدان المستفيدة من البرامج، وبالتالي قد يكونون قادرين على دعم الأفرقة القطرية لتوفير دعم مخصص للغاية. ثانياً، استمرار الافتقار إلى التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، لا سيما فيما يتعلق بالاستجابة لجائحة كوفيد-19، التي قد تفيد من استخدام التمويل بقدر أكبر من المرونة. ثالثا، وفيما يتعلق باستعراض الأمين العام لنظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، الذي كان من المقرر تقديمه في وقت لاحق من الدورة الحالية، ضرورة البناء على التقدم المحرز في إعادة توجيه المنظومة الإنمائية من خلال تقييم التحسينات التي تم تحقيقها وإجراء التصحيحات الضرورية. رابعًا، أهمية الإشارة إلى أن مفهوم الحفاظ على السلام، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة 262/70 وقرار مجلس الأمن 2282 (2016)، قد تم التفاوض بشأنه وتحديده في سياق مختلف، بناءً على البيان الذي أدلت به المجموعة فيما يتعلق بقرار عام 2016 بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وأخيرًا، وبما أن مشروع القرار يركز على التنمية، فإن ذكر الأزمات الإنسانية في الفقرة 16 ليس له ما يبرره، لنفس أسباب عدم ذكرها في قرار عام 2016.

32 - **السيد كول** (ألمانيا): متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، قال إن مشروع القرار يمثل تحسنا كبيرا عن سابقه من نواح كثيرة. فهو يتناول حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام بعمق غير مسبوق، ويُنظر فيه للمرة الأولى في مسائل هامة أخرى، مثل العنف الجنساني والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وأعرب عن أمله في أن تدعم هذه التحسينات التفكير بشكل أعمق في إطار الأعمال المعيارية والتنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في السنوات المقبلة، وأن تكون بمثابة أساس جيد للمناقشات

بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات لعام 2024.

33 - واستدرك قائلا إن لدى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مختلف الشواغل بشأن النص والعملية التي أدت إلى اعتماده. وبالنظر إلى أهمية القرار، كان وفده يفضل اتباع عملية أبطأ تتيح مزيدا من المناقشة والتفكير بعمق في الأولويات، والنتائج المرجوة والمطلوبة، والمسائل المنهجية، والتوجيهات الهادفة، وحتى المصطلحات. فقد تسبب التعجيل في العملية جزئيا في عدم جودة النص النهائي من حيث الدقة والوضوح والتوافق.

34 - وأعرب عن استياء وفد بلده بشكل خاص من عمليات تبادل الآراء بشأن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعنف الجنساني والانتهاك والاستغلال الجنسيين والتحرش الجنسي. فاعتبار تلك المفاهيم أساس التنمية المستدامة والأساس لأنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لا يزال على ما يبدو مثيرا للجدل، الأمر الذي لا يبشر بالخير بالنسبة للفكرة الطموحة المتمثلة في جعل العقد المقبل عقد عمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحقوق الإنسان مرتبطة ارتباطا جوهريا بالمسائل التي نوقشت في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وإن النظر فيها لا يمكن ولا ينبغي أن ينحصر في اللجنة الثالثة. ومن المنطلق نفسه، فإن تعميم منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع جوانب عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يظل أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. لذلك، يأمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في التغلب عما قريب على هذه التصورات الضيقة لما يشكل العناصر الرئيسية لتعزيز التنمية المستدامة.

35 - وأعرب عن الأسف لأن الفقرة المتعلقة بالشباب التي اقترحها وفد بلده لم تحظ بالتأييد الذي تستحقه في سياق المفاوضات. فالشباب هم قادة العالم مستقبلا ويجب أن يشعروا بأنهم قادرين على معالجة المسائل ذات الأهمية العالمية؛ لذلك، فإن المصلحة الجماعية للدول الأعضاء تقتضي إشراك الشباب ودعمهم على أوسع نطاق ممكن. ومن المخيب للآمال بنفس القدر أن النص المعتمد لا يفي اتفاق التمويل حقه، علما بأنه من الشروط الأساسية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ومن المؤسف أن المسؤولية الجماعية عن جعل التزامات اتفاق التمويل حقيقة واقعة لم يتم الاعتراف بها عالميا. وثمة حاجة ملحة بشكل متزايد لتوسيع قاعدة المانحين بما يتجاوز دائرة المساهمين التقليدية المحدودة من أجل الدلالة على الملكية الجماعية للمنظومة، وهي الملكية التي تبيّنها عملية وضع وثائق البرمجة، لا سيما على المستوى القطري. ولا جدال في ضرورة أن تعكس تلك الوثائق أولويات التنمية الوطنية وفي ضرورة إشراك حكومات البلدان المستفيدة من البرامج. إلا أنه من المهم بنفس القدر الاستماع إلى أصوات جميع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما فيها الشركاء الإنمائيون، ليس فقط لترسيخ ملكية وطنية قوية، ولكن أيضًا لضمان اتساق الأنشطة وتنسيقها على المستوى القطري.

36 - وفيما يتعلق بالمناخ والبيئة، فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لا تزال تعارض استخدام عبارة "يمكن أن تعجل" في الفقرة السادسة من ديباجة مشروع القرار، لوصف العلاقة بين تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والاستهلاك والإنتاج المستدامين من ناحية، والقضاء على الفقر من ناحية أخرى. فالعلاقة واضحة ولا يمكن إنكارها - إذ لا يمكن معالجة الفقر بجميع أشكاله وأبعاده بشكل كامل دون اتخاذ إجراءات حاسمة للتصدي للتحديات البيئية الحالية. وينطبق الأمر نفسه على استخدام عبارة "حسب الاقتضاء" في الفقرة 29 (أ)، فيما يتعلق بتعميم المنظومة نهجا أكثر استجابة للمناخ والبيئة في جميع أنشطتها. وكان وفده يود أن تشير الفقرة 29 (ب) إلى "مسارات إنمائية منخفضة انبعاثات غازات الدفيئة" بدلاً من مجرد "منخفضة الانبعاثات"، كي يعكس صيغة اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. فالمناخ والتنوع البيولوجي هما موضوعان مترابطان لا يمكن التعامل معهما بشكل منفصل؛ وبالتالي، فإن وفد بلده يأسف لتعذر الموافقة على تضمين الفقرة 30 صياغة بشأن أهمية الحلول القائمة على الطبيعة.

37 - ويتطلع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى أن تعكس الدورة الجديدة للاستعراض الشامل للسياسات مختلف جوانب الخطط الاستراتيجية للصناديق والبرامج للفترة من عام 2022 إلى عام 2025.

38 - **السيدة ليندو** (بليز): متحدثة باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، قالت إن عدم وجود توافق في الآراء بشأن مشروع القرار بعد أكثر من شهرين من المداولات أمر مؤسف. إذ أن ذلك يدل على مدى تفكك رؤية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وبالنسبة للدول الأعضاء، إن المنظومة الإنمائية تمثل الأمم المتحدة على أرض الواقع. فمن خلالها، تصبح التطلعات أمرا واقعا، ويحدث التقدم المنشود، وتتحقق الأهداف للناس والكوكب معا. لذلك، يظل التحالف قلقًا إزاء التحرك المقصود، على ما يبدو، نحو تحويل تركيز المنظومة عن التنمية. فعند اعتماد خطة عام 2030، التزمت الدول الأعضاء بالوصول أولا إلى

من هم أشد تخلفا عن الركب، وبإعطاء الأولوية لاستيعاب الجميع، والوصول إلى البلدان أينما كانت، واتباع نهج منطلق من القاعدة. ومع ذلك، ففي المفاوضات بشأن مشروع القرار، كثفت بعض الدول تركيزها على مسائل مفضلة، مما يدل على تجاهل صارخ لاختصاص المنظومة الإنمائية ونطاقها. فاتباع نهج واحد يناسب الجميع في التنمية لن ينجح؛ شأنه في ذلك شأن التركيز فقط على بعض من جوانب التنمية. ويلزم اتباع نهج شامل وكلي لتحقيق تنمية مستدامة حقيقية.

39 - وأضافت أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ترحب بقرار التركيز على التنفيذ على أرض الواقع في الدورة الجديدة من دورات الاستعراض الشامل للسياسات. فالدعم الموجه أساسي للبلدان التي تواجه أوضاعًا خاصة والتي، بحكم تعريفها، تبدأ السباق لتنفيذ خطة عام 2030 وهي متخلفة عن الركب. لذلك، فإن وفد بلدها يرحب بالتوجيهات الكفيلة بتوفير الدعم لها. ولا بد من اتباع نهج موحد لكي تعمل المنظومة الإنمائية بفعالية.

40 - **السيد بلاك** (كندا): متحدثا أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا، قال إنه نظرا لأهمية مشروع القرار والأثر الذي قد يكون له على أرض الواقع، فإن وفد بلده يشعر بخيبة أمل إزاء النيل من توافق الآراء. واستدرك قائلا إن من دواعي سروره أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء قد اجتمعت لتوفير التوجيه لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مدى السنوات الأربع المقبلة، استنادا إلى خطة عام 2030. فقد أسفر عملها عن تحديثات هامة للقرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، مما مكن المنظومة الإنمائية من مواصلة تناول مسائل حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات، ومراعاة منظور الإعاقة، والمناخ والبيئة، ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. كما واصلت الدول الأعضاء تعزيز نظم وأدوات الإصلاح على جميع المستويات، وشددت على أهمية ما يتصل بذلك من حيث مساءلة الأمم المتحدة عن الأداء والنتائج. فقد دعت إلى إيجاد منظومة إنمائية أكثر تنسيقا تسعى إلى العمل المشترك والنتائج الجماعية على نطاق ركائز العمل الإنساني والسلام والتنمية، وأوضحت ضرورة أن تستبق المنظومة المخاطر والأزمات، التي ستظل من السمات المقلقة والثابتة للمشهد العالمي. وحث المنظومة الإنمائية على أخذ التوجيهات المقدمة من الدول الأعضاء على محمل الجد ومواصلة العمل معها لجعل المنظومة ملائمة للغرض المنشود.

41 - وعلى الرغم من أنه لم يكن من الممكن الاتفاق على الصياغة في الوقت المحدد، فلدى أستراليا وكندا ونيوزيلندا اعتقاد راسخ بضرورة تسخير الأصول الجماعية للأمم المتحدة لفهم أثر جائحة كوفيد-19 على الخروج من فئة أقل البلدان نموا. فقرارات الرفع من تلك الفئة لها آثار بعيدة المدى ويجب أن تستند إلى أفضل الأدلة الممكنة، بهدف تحديد ملامح التعافي واستدامة المسارات الإنمائية. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعمل أكثر على مساعدة البلدان في التعامل مع عملية الخروج من الفئة، ويجب تمكينها للمضي قدما بهذا العمل.

42 - **السيدة مانيسكالكو** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها سُر بالتصويت لصالح مشروع القرار، لكنه يود أن ينأى بنفسه عن الفقرة 10 منه. فمن خلال مشروع القرار، حددت الدول الأعضاء توجيهات وتوقعات استراتيجية هامة لإعادة توجيه المنظومة الإنمائية، بما في ذلك نظام المنسقين المقيمين، وأكدت من جديد أهمية العمل الإنمائي الذي تقوم به المنظمة، والذي يجب تنفيذه بأقصى قدر من الشفافية والنزاهة والمساءلة واحترام حقوق الإنسان.

43 - وإن تولي زمام الأمور والقيادة على الصعيد الوطني أساسيان لتحديد الأهداف والأولويات الإنمائية القطرية، ويجب على كيانات الأمم المتحدة التمسك بقيم المنظمة ومبادئها في عملها دعما للجهود الوطنية. ويجب على الأمم المتحدة والحكومات تبني المبادئ الإنسانية وإعطاء الأولوية لاحتياجات السكان المتضررين أثناء الأزمات الإنسانية. فذلك ضروري كي تحافظ الأمم المتحدة على دورها الهام في مساعدة البلدان على بناء القدرات في مجال التنمية المستدامة، والاعتماد على الذات والقدرة على الصمود في مواجهة النزاعات والأزمات الإنسانية وحالات الطوارئ المعقدة. وعلى الصعيد القطري، إن مشاورات الجهات صاحبة المصلحة الواسعة النطاق تتسم بأهمية حاسمة، بما في ذلك ما يتعلق بأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، التي تمثل الأساس لوثائق البرامج القطرية الخاصة بوكالة بعينها. وتعد المساءلة على نطاق المنظومة على جميع المستويات ضرورية لضمان حصول وثائق السياسات والبرامج على أوسع دعم ممكن، وامتثالها لمبادئ الأمم المتحدة والمعايير والقواعد الدولية، والأهم من ذلك تحقيق نتائج ملموسة تفيد الناس على أرض الواقع.

44 - وأعربت عن ترحيب حكومة بلدها بأن مشروع القرار وضح الطابع الطوعي لاتفاق التمويل. وبينما يتفق وفد بلدها إلى حد كبير مع الغرض من الاتفاق - تشجيع وكالات المنظومة الإنمائية على العمل بشكل أوثق لتحقيق قدر أكبر من الاتساق في المهام - فإن لديه

شـواغل بشـأن العديد من الأهداف التمويلية، فضـلاً عن عدم وجود مؤشرات بشأن فعالية البرامج والوفورات في التكاليف. ومن الضروري مواصلة مناقشة الجوانب الرئيسية للاقتراح الإقليمي المقدم من الأمين العام، بما في ذلك هيكل ووظيفة المنتديات التعاونية الإقليمية ودور اللجان الاقتصادية الإقليمية، لضمان أن يسهم الاقتراح في فعالية عمل نظام المنسقين المقيمين الجديد والوكالات دون إضافة مستويات جديدة من البيروقراطية أو التكاليف. وإن وفد بلدها يؤيد اقتراح الأمين العام إنشـاء مكتب تقييم على نطاق المنظومة ويتطلع إلى تلقي مزيد من المعلومات والتأكيدات بشأن استقلاليته وفعاليته.

45 - ولا تزال حكومة بلدها تشعر بالقلق إزاء استخدام مصطلح "الحق في التنمية"، الذي ليس له معنى دولي متفق عليه ولا يمكن بالتالي اعتباره حقًا عالميًا من حقوق الإنسان.

46 - وفيما يتعلق باستخدام عبارة "الحصول على الطاقة وعملية التحول في مجال الطاقة"، قالت إن وفد بلدها يدرك أن التحول إلى الطاقة النظيفة يتطلب أكثر من مسار واحد وأكثر من نتيجة واحدة. فقد تعتمد البلدان سياسات مختلفة في مجال الطاقة ومزيجا من مصادر الطاقة المختلفة، حسب ظروفها وأولوياتها الوطنية

47 - وفيما يتعلق بالإشارات إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، قالت إن حكومة بلدها تعتقد أن نصيب الفرد من الدخل والجدارة الائتمانية ينبغي أن يكونا المعيارين الأساسيين لتقييم التنمية ومدى جاهزية الخروج من فئة أقل البلدان نمو. ولا تؤيد وضع معايير متعددة الأبعاد للأهلية للتمويل بشروط ميسرة، لأن مثل هذه المعايير يمكن أن تخضع للتلاعب والنفوذ السياسي.

48 - أما فيما يتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، فينبغي استعراض الآليات الإنمائية والإنسانية التابعة للأمم المتحدة وزيادة تعزيزها. وإن الادعاءات الأخيرة عن انتشار الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك التقارير المتاحة للعموم عن فشل المنظمة في حماية المبلغين عن المخالفات، تدل على أن الأمم المتحدة لا تقوم بما ما يكفي في تلك المجالات.

49 - وفيما يتعلق بالإشارات إلى إعلان ومنهاج عمل بيجين، فإن الولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز المساواة بين المرأة والرجل وتمكين النساء والفتيات. وإن حكومة بلدها تتفق مع العديد من البلدان الأخرى التي تمثل كل منطقة في العالم على أنه، كما ورد في إعلان توافق آراء جنيف بشأن تعزيز صحة المرأة وتقوية الأسرة، لا يوجد "حق في الإجهاض" يعد حقا دوليا ولا أي واجب على الدول لأن تمول أو تيسر الإجهاض.

50 - وأخيرا، فإن البيان العام الذي أدلى به وفد بلدها في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (انظر A/C.2/75/SR.5، الفقرات من 7 إلى 17) قد أورد بالتفصيل عددا من الشواغل الإضافية التي ينطوي عليها مشروع القرار، بما في ذلك فيما يتعلق بخطة 2030، وخطة عمل أديس أبابا، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030، واتفاق باريس، وتغير المناخ، وتبادل التكنولوجيا ونقلها، والمساعدة الإنمائية الرسمية، ومفهوم "إعادة البناء بشكل أفضل".

51 - **السيدة ميندوزا إلغيا** (المكسيك): قالت إن وفد بلدها قد صوت لصالح مشروع القرار لأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تحتاج إلى توجيه واضح وحسن التوقيت وفعال يمكّنها من تنفيذ الإصلاحات التي يقودها الأمين العام. والعالم بحاجة إلى تعددية الأطراف التي تسفر عن نتائج على أرض الواقع من خلال الوكالات التي تعمل بطريقة متكاملة ومنسقة ومتماسكة، وتراعي الأولويات الوطنية، وقبل كل شيء، تنجح في تحسين حياة الناس. ولا شك في أن القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات هو أهم نتاج لعمل اللجنة الثانية في الدورة الحالية، ومن دواعي سرور وفد بلدها ما أحرز من تقدم كبير منذ اتخاذ قرار عام 2016.

52 - والأحوال على أرض الواقع معقدة، ومن ثم فإن على اللجنة واجب توفير التوجيه بأكبر قدر ممكن من الوضوح. وقد دعا الأمين العام إلى الابتكار والتحسينات والاتساق، ويجب على الدول الأعضاء أن تكون على مستوى التحدي وأن تظهر أنها قادرة على إجراء التغييرات اللازمة. لذلك، فإن عدم استعدادها للتوصل إلى اتفاق بشأن مسائل أساسية مثل المساواة بين الجنسين، واحترام حقوق الإنسان، وتغير المناخ، والصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، أمر يدعو للقلق. فباعتماد خطة عام 2030، وضعت الدول الأعضاء التنمية في صميم عمل الأمم المتحدة واعترفت بقيمة الوقاية ومعالجة الأسباب الجذرية للمشاكل. وقد سعت إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع، وضمان حماية طويلة الأمد للكوكب، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وبدون تلك الأسس، لا تكون التنمية المستدامة ممكنة.

53 - واستدركت قائلة إن وفد بلدها يرحب بأن غالبية الأطراف المتفاوضة قد توخت الواقعية وأن اللجنة تمكنت من الاتفاق على 127 فقرة من 140 فقرة في مشروع القرار من خلال المفاوضات الافتراضية. وقد حقق الميسِّر، في الفقرات الـ 13 المتبقية، توازناً مقبولاً بين مختلف المواقف بشأن مجالات العمل المذكورة أعلاه، وتناول مسائل إنمائية أساسية بطريقة تمكن الوكالات والصناديق والبرامج من العمل بشكل منسق، مع مراعاة التحديات الراهنة، لدعم جهود البلدان في تنفيذ خطة عام 2030. وفي حين أنه كان من المستحسن استخدام لغة أكثر طموحًا في بعض المواضع، فإن النص المعتمد يمثل حلا توفيقيا حقيقيا. وقد أبقت الدول الأعضاء الغرض الأساسي من القرار نصب العين، ولذلك فإن وفد بلدها يؤيده بالكامل.

54 - **السيدة زاتماري** (هنغاريا): قالت إن حكومة بلدها تسعى إلى تحسين اتساق السياسات الإنمائية وتجنب الممارسات العقيمة التي تنطوي على ازدواجية من خلال استراتيجيتها للتعاون الإنمائي الدولي للفترة من عام 2020 إلى عام 2025.

55 - وفيما يتعلق بالصيغة الواردة في الفقرة 13 من مشروع القرار، قالت إن وفد بلدها كان يفضل إشارة أعم إلى الفئات الضعيفة والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، بدلاً من قائمة تُدرج فيها فئات معينة بشكل عشوائي ويُغفل ذكر فئات أخرى.

56 - **السيد نعيمي** (أفغانستان): قال إن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات، على أساس الحقائق على أرض الواقع، من أجل التصدي للتحديات الخاصة التي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فلا تقتصر تلك التحديات على التحديات الإنمائية فحسب، بل تشمل جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ، وبخاصة الإرهاب والتهديدات الأمنية.

57 - **السيد ناكانو** (اليابان): قال إن الموارد غير الأساسية، عند استخدامها استراتيجيا، يمكن أن تكون بنفس أهمية الموارد الأساسية لتلبية احتياجات محددة على أرض الواقع. وإن المشاريع الممولة من الموارد الأساسية وتلك الممولة من تبرعات مخصصة ينبغي أن تكمل بعضها البعض؛ ولا يعد أي نوع من هذه المشاريع أكثر أهمية من غيره.

58 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتضمين مشروع القرار مسألة بناء المؤسسات في سياق تنمية القدرات. فتلك المسألة تتسم بأهمية خاصة في البلدان المتضررة من النزاعات لأن المؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع أساسية لتعزيز ثقة الناس في حكوماتهم، والثقة شرط أساسي لمعالجة أسباب القلاقل الاجتماعية والنزاع. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقدم مساهمة كبيرة في هذا المجال، بالتنسيق مع الجهود المبذولة في المجال الإنساني وجهود بناء السلام.

59 - ومن المؤسف أن تكون الإشارة إلى أن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية قد وردت في الليلة الماضية فقط وليس خلال المفاوضات غير الرسمية. ففي المستقبل، وتوخيا للشفافية، ينبغي مناقشة الاعتبارات الهامة مثل الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية بالتفصيل مسبقًا خلال مرحلة التشاور.

60 - **السيد شوماكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن المرونة التي تحلى بها وفده والحجج التي ساقها والاستعداد الذي أبداه للتفاوض بشأن مواضيع ليست من أولويات الاتحاد الروسي لم يتم الاعتراف بها. وبالتالي، فإن المفاوضات الجارية في الدورة الحالية لم تكن كافية، كما لاحظت وفود أخرى، وكان من الممكن تصحيح هذا الوضع لو أن الوفود استمعت إلى بعضها البعض. فقد ناشد المُيسِّر، ممثل سويسرا، الوفود مواصلة مفاوضاتها حتى النهاية. إلا أن عددا من الوفود، للأسف، تخلى ببساطة عن التفاوض، مدركين أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء، مما يدل على النهج الذي يتبعونه إزاء قيم الأمم المتحدة. واستدرك قائلا إنه من المعروف أيضًا أن مسألة المنافسة في السوق تتدرج بعد جدول أعمال المناخ وأن مسألة التدخل في الشؤون الداخلية تتدرج بعد مسألة تعزيز الصلة بين المناخ والأمن. وينبغي ألا تكون لدى الوفود أي أوهام في هذا الصدد، ويجب مناقشة هذه المسائل السياسية الهامة بشكل مستمر، وليس فقط في سياق مشروع القرار الحالي.

61 - ومما يؤسف له أن بعض الوفود لم تعتبر توافق الآراء ذا قيمة. كما أنه ليس من العدل القول بأن التعديلات التي اقترحها وفد بلده جاءت في "اللحظة الأخيرة" إذ أن الاتحاد الروسي أعرب عن شواغله إزاء المسائل الواردة في الفقرة 30 من مشروع القرار منذ اليوم الأول للمفاوضات وعندما كان قد اقترح حلول عديدة.

62 - وبينما أعرب عن ترحيبه بأن العديد من الوفود ذكرت خطة عام 2030 وغيرها من الاتفاقات الدولية في سياق المناقشة الحالية، أشار إلى أن وفودا أخرى رفضت اقتباس ما ورد في تلك الوثائق من صيغ. ويظل الاتحاد الروسي، من جانبه، ملتزماً بخطة عام 2030 وسيواصل المشاركة بنشاط في تقديم المساعدة إلى البلدان النامية وفي تنفيذ خطة

عام 2030. إلا أنه لن يسترشد، عند القيام بذلك، بالنُهُج المُسيَّسة والضيقة التي ما زالت تتجلى للأسف في مشروع القرار الحالي.

63 - **السيدة كومبستون** (المملكة المتحدة): قالت إن حكومة بلدها تعتقد أن الغرض من القرار هو إعطاء توجيهات سياساتية واضحة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في إطار خطة عام 2030، وتعزيز التقدم المحرز في مجال الإصلاح لضمان نظام ملائم للغرض المنشود. ومن المؤسف أن التوجيه المقدم لم يكن واضحاً أو طموحاً بالقدر الذي كان يأمل فيه وفد بلدها.

64 - أما فيما يتعلق بتغير المناخ، فقد أقرت الدول الأعضاء للمرة الأولى في القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات، بدور التنوع البيولوجي، ودعت المنظومة إلى الحد من أثرها البيئي، وكلفتها باعتماد نهج يستجيب للمناخ والبيئة ودعم البلدان المستفيدة من البرامج في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق باريس. إلا أنه يجب أن تكون تلك الولاية أقوى كي تكون متناسبة مع أزمة المناخ.

65 - وقد شهد عام 2020 بداية عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو تحدٍ زادت من صعوبته جائحة كوفيد-19، التي أثرت بشكل غير متناسب على فئات معينة، بما فيها النساء والفتيات. ويجب إعادة تركيز اهتمام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أكثر من أي وقت مضى، لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وقد رحبت المملكة المتحدة برغبة معظم الدول الأعضاء في تزويد المنظومة بتوجيه أقوى بشأن تعميم المساواة بين الجنسين والتمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لجميع النساء والفتيات. ومن شأن تضمين إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة نتيجة مكرسة للمساواة بين الجنسين أن يسهم في ضمان أن تكون النساء والفتيات في صميم البرمجة الإنمائية على المستوى القطري وأن يستفدن من تدخلات موجهة بشكل أفضل. وقد سعت الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات لمنع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين. وينبغي أن يكون لدى المنظومة الإنمائية التمويل الكافي لبرامج ضمان المساواة بين الجنسين وأن تتوفر لديها خبرة جيدة في مجال المساواة بين الجنسين. وقالت إن وفد بلدها يشعر بخيبة أمل شديدة لأن النص لا يرقى إلى مستوى توفير ولاية قوية بشأن حقوق الإنسان، وهي حقوق تُعتبر أساسية للتنمية.

66 - وقد اتخذت الدول الأعضاء خطوات صغيرة في توفير التوجيه اللازم لتحسين وعي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالنزاعات، ولكن ثمة حاجة إلى المزيد من التخطيط المتضافر والتحليل القائم على الوعي بالمخاطر للمساهمة بشكل أقوى في منع نشوب النزاعات في الميدان. ومن المؤسف أن وفودا عديدة لم تتمكن من الاتفاق على توجيهات أفضل تنسيقا وأكثر قوة بشأن الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وأعربت عن أسف وفد بلدها أيضا لعدم وجود توجيه واضح بشأن تحسين التنسيق بين الهيئات المتعددة الأطراف، ولا سيما بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في الدول الهشة والمتضررة من النزاعات. وقالت إنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعمل بشكل تعاوني عبر الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام للمساهمة في تعزيز جهود تحقيق السلام المستدام وبناء السلام.

67 - وكان ينبغي للدول الأعضاء أن تستخدم مشروع القرار لتوفير ولاية واضحة بشأن الإصلاح. وقد سعى وفد بلدها إلى تقديم توجيهات واضحة بشأن أهمية تسريع وتحسين تنسيق عمليات تسيير الأعمال والتنفيذ الكامل لإطار الإدارة والمساءلة وتوجيهات إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وتحث المملكة المتحدة الدول الأعضاء والأمم المتحدة على مواصلة النظر في التعديلات التي قد تكون لازمة للوفاء بالتزامات اتفاق التمويل عند انقضاء أجل الالتزامات الحالية. وينبغي أن تواصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية استكشاف نماذج التمويل البديلة وأدوات التمويل لتعزيز وجود قطري أكثر كفاءة وفعالية. وقالت إن وفد بلدها يتطلع إلى استعراض نظام المنسقين المقيمين الذي سيوفر فرصة هامة لإعادة تقييم كيفية تسريع التقدم في الإصلاحات والتطلع إلى الإصلاحات التي ستُجرى في المستقبل. ومن الضروري الآن تنفيذ مشروع القرار ووضع إطار قوي للرصد والتقييم.

68 - **السيدة فيشر - تسين** (إسرائيل): أعربت عن سرور وفد بلدها بالتصويت لصالح مشروع القرار من أجل التصدي للتحديات الصحية والاقتصادية العالمية الراهنة من خلال نظام إنمائي قوي وشفاف وخاضع للمساءلة. وبينما تؤيد إسرائيل مشروع القرار وهدفه العام، فإنها تنأى بنفسها عن الفقرة 10 منه. واختتمت قائلة إن حكومة بلدها لا تزال تشعر بالقلق إزاء محاولات تسييس عمل اللجنة.

69 - **رئيس الأساقفة كاسيا** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن توجيه الجهود خلال النصف الأول من عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب أن يستند القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات إلى القرارات السابقة، وأن يعكس بشكل صحيح الالتزامات الإنمائية المتفق عليها وأن يوفر التنسيق عموما وتوجيهات واضحة لتمكين المنظومة الإنمائية من إحداث تغير على أرض الواقع. وبالنظر إلى الطبيعة الأساسية للنص،

ولا سيما في الوضع الحالي غير المسبوق، فإن اعتماده بتوافق الآراء كان سيشكل فرصة ممتازة لتعيد الدول الأعضاء تأكيد التزامها بتعددية الأطراف، والأهم من ذلك، بالتنمية المتكاملة للشعوب التي استحدثت المنظومة لخدمتها.

70 - وأعرب عن ترحيب وفد الكرس الرسولي بتأكيد مشروع القرار على المبادئ الإنمائية الرئيسية، وهي: أن القضاء على الفقر والجوع هو، ويجب أن يظل، هدف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وكياناتها؛ وأن كيانات المنظومة يجب أن تفي بولاياتها وأن تعمل وفقًا للسياسات والخطط والأولويات والاحتياجات الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرامج؛ وأن البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة يجب أن تحظى باهتمام خاص.

71 - إلا أن بعضا من جوانب مشروع القرار مخيبة للآمال. فقد أُضيف عدد من الفقرات الجديدة المتعلقة بمواضيع تقع خارج ولاية اللجنة، ومما يثير القلق المحاولات المستمرة لبعض الوفود الرامية إلى تغيير طابع القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، الذي ما فتئ ويجب أن يظل يركز على التنمية. وإن طلب حذف فقرات كاملة تتعلق بمسائل إنمائية، أو السعي إلى تضمين النص بشكل مفرط لغة جديدة مثيرة للخلاف في الغالب تصرف الانتباه عن تركيزه على التنمية، لا يخدم الغرض من القرار ويقوض نهج اللجنة القائم على توافق الآراء. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن بعض الوفود عارضت إعادة التأكيد على أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده هو من الأهداف الرئيسية لخطة عام 2030.

72 - وفي ضوء تلك الشواغل، كان من دواعي سرور الكرسي الرسولي أنه تم الإبقاء على الفقرة 38 من مشروع القرار المتعلقة بالتعليم؛ وعلى الفقرات العديدة التي تتناول تحديات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة؛ وعلى الفقرة 94، التي تنص على أن يظل تركيز نظام المنسقين المقيمين موجها نحو تحقيق التنمية المستدامة، على أن يكون القضاء على الفقر هدفه العام.

73 - واختتم قائلا إن بيان وفد الكرسي الرسولي الكامل سيكون متاحا في الجزء الخاص بالبيانات الإلكترونية من *يومية الأمم المتحدة*.

74 - *سُحب مشروع القرار A/C.2/75/L.18.*

اختتام أعمال اللجنة

75 - **الرئيس:** أعلن أن اللجنة قد أنجزت أعمالها الموضوعية خلال الجزء الرئيسي من الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

76 - **السيدة سباتوليسانو** (الأمينة العامة المساعدة لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات): قالت إن اللجنة أدت دورها في توجيه تنفيذ خطة عام 2030 حتى في الوقت الذي كانت أزمة كوفيد-19 تمتحن قدرات كل بلد على صعيد العالم، وتهدد عقودا من التقدم الإنمائي، وتقوض خطط تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإن التزام الدول الأعضاء والعمل البارع الذي تضطلع به أساسيان لإسهام اللجنة في تحقيق تعاف قوي ومستدام من جائحة كوفيد-19 وآثارها الاجتماعية والاقتصادية، وهو التعافي الذي يجب أن يسترشد بخطة عام 2030 واتفاق باريس. وقد أتاحت هذه الدورة نظرة متعمقة بشأن التعافي بشكل أفضل من خلال اقتصاد عالمي أكثر إنصافًا، ومجتمعات أكثر شمولاً، وتنمية أكثر مراعاة للبيئة، وزودت اللجنة بدروس يمكن الاستفادة منها وصقلها. وقد سلطت الوفود الضوء على العناصر الرئيسية للاستجابة لأزمة كوفيد-19، وإمكانية حدوث أزمة ديون عالمية، وتحديات بناء بنية تحتية مستدامة، وضرورة تعبئة العلم والتكنولوجيا للتصدي للجائحة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد دعت إلى تحقيق تعاف مرن قائم على الوعي بمخاطر الكوارث وشددت على قيمة النظر إلى الأزمة كفرصة للعمل بشكل مختلف من خلال التحول إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، واعتماد استراتيجيات الاستجابة والتعافي الشاملة للجميع والمرنة والتعاون بحيث يصبح إيجاد عالم أفضل حقيقة واقعة.

77 - وأضافت قائلة إن مستويات الفقر المدقع آخذة في الارتفاع لأول مرة منذ ثلاثة عقود، وإن آثار تغير المناخ أصبحت واضحة بشكل متزايد وإن المجتمع الدولي ينحرف بعيدا عن المسار الصحيح فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وفي ضوء هذه الحالة، وجهت اللجنة الانتباه إلى أهمية أطر السياسات المتكاملة والمتسقة لتشكيل جهود القضاء على الفقر، وكذلك الحاجة إلى تحويل النظم الغذائية. وإن الطلب الذي وجهته اللجنة إلى الأمين العام بتقديم توصيات بشأن إمكانية وضع مؤشر متعدد الأبعاد لمواطن الضعف ودعوتها إلى مواصلة العمل لمعالجة التعرض لمخاطر المديونية والقدرة على تحمل الدين في الدول الجزرية الصغيرة النامية يمثلان اعترافا بالأوضاع المزرية التي تواجهها تلك الفئة الضعيفة من البلدان. كما قدمت اللجنة توجيهات سياساتية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تسهم في تغيير حياة الناس، وتدعم بالتالي التنفيذ المتكامل لخطة عام 2030. ونتيجة لمداولاتها بشأن المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي، طلبت اللجنة عقد جزء خاص أثناء المنتدى المعني بمتابعة تمويل

التنمية لعام 2021 لمناقشة سبل تحقيق تعاف مستدام وشامل ومرن من الانكماش الاقتصادي الذي تسببه الجائحة.

78 - وهنأت اللجنة على اعتمادها مشروع القرار A/C.2/75/L.61، الذي وفرت من خلاله الزخم والتوجيه لتمكين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من دعم البلدان للتعافي من جائحة كوفيد-19، وإعادة البناء بشكل أفضل، وتسريع وتيرة التقدم نحو تنفيذ خطة عام 2030، وكذلك الاستفادة من التغييرات التي نتجت عن عملية الإصلاح المتعلقة بإعادة توجيه المنظومة الإنمائية. وباعتبار إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية جهة التنسيق للعديد من المنتديات الحكومية الدولية ذات الصلة بعمل اللجنة، فإنها ملتزمة بدعم متابعتها لنتائج الدورة الخامسة والسبعين. ويمكن للجنة أن تترجم النتائج التي حققتها خلال الدورة إلى تنمية مستدامة من خلال الأحداث الهامة المقرر عقدها في عام 2021، بما في ذلك مؤتمر "محيطنا"، والمؤتمر العالمي المعني بالنقل المستدام، والحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة، والاجتماع الرفيع المستوى بشأن المياه. وبينما يتعافى العالم من الجائحة، فإن القدرة على توفير مياه الشرب الميسورة التكلفة وخدمات الصرف الصحي الكافية والمنصفة قد تحدد صحة الأجيال المقبلة ورفاههم، فضلاً عن قدرتهم على الحصول على التعليم والعيش حياة منتجة والحصول على فرص العمل اللائق وبلوغ سن الشيخوخة.

79 - وتابعت تقول إن الاسترشاد بنتائج الدورة من شأنه أن يدعم العمل الجماعي خلال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2021، واجتماعات المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2021، ومنتدى التعاون الإنمائي، والمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ولقد حان الوقت الآن لإثبات قيمة تعددية الأطراف وإعطاء الأمل وتوفير الفرص والتنمية المستدامة للجميع. ويتطلب توفير التوجيه السياساتي إجراء حوار مفتوح مع التركيز على الابتكار والنتائج. ومن خلال تعزيز التضامن، ستفي منظومة الأمم المتحدة بوعودها للناس وللكوكب.

80 - **الرئيس:** قال إن جائحة كوفيد-19 قد أثرت على جوهر عمل اللجنة وأساليب عملها على حد سواء، وهنأ الوفود على عملها الشاق في ظل ظروف صعبة. وأضاف أن اللجنة ركزت جهودها على القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات والقرار المتعلق بعقد مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028. وأعرب عن سروره لأن اللجنة تمكنت من إيجاد لغة شاملة بشأن أثر كوفيد-19 في وقت مبكر، وأن القرارات الموضوعية الـ 35 التي وافقت عليها تضمنت تقييمات لأثر الجائحة وتوصيات عملية المنحى لتوجيه الاستجابات المحتملة. وإن اتباع نهج مركز قد مكن اللجنة من توفير التوجيه حسن التوقيت بشأن أثر الجائحة والتعافي منها، وإنهاء الجزء الأكبر من عملها في الوقت المحدد.

81 - وأضاف أن المناقشات بشأن تنشيط عمل اللجنة ستستمر في عام 2021 وستستند بلا شك إلى الدروس المستفادة من الدورة الحالية. ولئن كان اختتام أعمالها في الوقت المناسب يعد نجاحا في هذا الصدد، فيتعين على اللجنة أن تفعل المزيد لأداء دورها القيادي أثناء الجائحة: فالعالم بحاجة إلى تنشيط تعددية الأطراف للخروج من الأزمة. إذ أن التباطؤ العالمي لا يزال يؤثر على الدول النامية، وخاصة تلك التي تعتمد على الصادرات، وتعاني دول عديدة من استمرار الزيادات الكبيرة في الديون. وفي هذا الصدد، فإن موضوع "التعافي بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19: ضمان اقتصاد عالمي أكثر إنصافًا ومجتمعات شاملة للجميع وانتعاش مستدام" يجسد جوهر عمل اللجنة ليس فقط في عام 2020، بل أيضا في رأيه في السنوات المقبلة. ومع انتهاء عام من المأساة، ذكّر اللجنة بأهمية الأمل وقوة التعاون، وشكر جميع الذين ساهموا في إنجازات اللجنة خلال الدورة الخامسة والسبعين.

رفعت الجلسة الساعة 17:45.